

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 264599

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 264599

المقامة

المستأنفة من/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك  
ال المستأنف ضدها ضد/ المتهم

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصيه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 10/09/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً الأستاذ/ ...  
عضوً الأستاذ/ ...  
عضوً الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-246643) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

الواقع

تلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (أذية رجال) عائدة للمدعي عليها عن طريق منفذ جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 20/01/1437هـ، فساحت بتعهد عدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ووردت إفادة المخبر بالتقدير رقم (...) وتاريخ 1437/01/28هـ، المتضمنة عدم المطابقة من حيث مقاومة البري، وتمت مخاطبة المستورد بإعادة الأصناف غير المطابقة، إلا أنه لم يتဘب، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (1/2168) لعام 1442هـ، القاضي بإدانة المستورد غيابياً بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التالية لذلك على النحو الوارد في أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليها منعاً للتكرار، وعليه تقدمت المدعي عليها بالاعتراض على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/2168) لعام 1442هـ الذي صدر بإدانتها غيابياً بالتهريب الجمركي، وقد أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قرارها رقم (CFR-2024-151061) القاضي بعدم قبول الاعتراض شكلاً لغوايات المدة النظامية، وقد تقدمت المدعي بالاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-151061) أمام اللجنة الاستئنافية وأصدرت اللجنة الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (CR-2024-232342) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لإعادة نظرها، وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، عليه أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (-246643) القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- إلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (1/2168) لعام 1442هـ والحكم بعدم إدانة المدعي عليها بالتهريب الجمركي.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 264599

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 264599

2- إلزام المدعي عليها بغرامة جمركية تعادل (1000) ألف ريال.

3- رد ما عدا ذلك من طلبات."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار جانب الصواب في طيات أسبابه بإعمال السلطة التقديرية في تحديد مدى ضرر المخالفة التي بموجبها صدر تقرير الجهة المختصة بعدم المطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة دون النظر إلى أن المواصفات المعتمدة ما هي إلا شروط ومعايير للبضائع المستوردة داخل الدولة وضعت لغاية حماية المستهلك وهو ما أكد عليه المنظم في المادة (56) من نظام الجمارك الموحد، كما تضمنت أسباب القرار اتجاهات اللجنة في تكييف الواقع على أنها مخالفة إجراءات جمركية في حين أن المنظم قد جاء بنصوص واضحة وصرحية بتعريف التهريب الجمركي وحصر ما يدخل في حكمها بصورة خاصة وهو ما ينطبق على الواقع محل الدعوى بقيام المؤسسة بالتصريف بالإرسالية التي ثبت عدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة وإخلالها بالتعهد السندي الموقع من قبلها، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً، وإلغاء القرار الابتدائي، والحكم مجدداً بإدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، وبمطادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد لم تقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجممركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 18/03/1447هـ، الموافق 10/09/2025م، وفي تمام الساعة (40:02) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (CFR-2025-246643) وتاريخ 23/03/2025م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

#### الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 20/04/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 18/05/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة ذلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 264599

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 264599

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها مدمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما دفعت به المستأنفة من دفعه لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار محل الاستئناف، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قصائه الأمر الذي يتعمّن معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

**القرار**

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-246643) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع رفضه، وتأييده القرار الابتدائي، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.